

أوراق كارنيغي

الدبلوماسية
العربية الجديدة:
تعارض وليس معارضة
للسياسة الأميركية

مارينا أوتاوي
محمد حرز الله

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

برنامج الشرق الأوسط

العدد 94 • تموز / يوليو 2008

©2008 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, DC 20036
هاتف: 202 - 483 - 7600
فاكس: 202 - 483 - 1840
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
شارع البرلمان 88
وسط بيروت، لبنان
ص.ب. 11 - 1061 رياض الصلح
هاتف: 9611991491
فاكس: 9611991591
www.carnegie - mec.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:

<http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic>

ثمّة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية.

للحصول على نسخة أرسل طلبك عبر: pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

«أوراق كارنيغي» عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة أنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القراء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر البريد الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

المؤلف

مارينا س. أوتاوي: مديرة برنامج كارنيغي للشرق الأوسط ومتخصصة في قضايا الديمقراطية وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراعات، بما في ذلك التحول السياسي في الشرق الأوسط وإعادة إعمار العراق وأفغانستان والبلقان والدول الأفريقية. وتعد أوتاوي من كبار الباحثين في برنامج الديمقراطية وحكم القانون الذي يحلّ وضع الديمقراطية في جميع أرجاء العالم ومساعي الولايات المتحدة وغيرها من الدول لتعزيز الديمقراطية.

محمد حرز الله: كان مساعد باحث في العام 2007-2008 في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط. وتتضمن مجالات أبحاثه الديمقراطية وحكم القانون، فضلاً عن التنمية الاقتصادية الدولية والسياسات العربية.

المحتويات

1	ملخص
3	المشاكل
3	السعودية
11	دول الخليج الصغيرة
13	مصر والأردن
15	خاتمة

ملخص

بدأ العديد من الدول العربية، التي غالباً ما كانت تقف إلى جانب الولايات المتحدة، تتمتع بشكل مضطرب عن السير في ركابها على صعيد معالجة المشاكل الإقليمية. هذه النزعة إلى إنتهاج سياسة خارجية مستقلة تجلت أكثر ما تجلت في دول الخليج، بمن فيها تلك التي توجد على أراضيها منشآت عسكرية أميركية كبيرة كقطر والكويت والبحرين. إذ إستنتجت هذه الدول أن السياسة الأميركية في المنطقة تأتي بنتائج سلبية، ولذا عمدت إلى تبني دبلوماسية جديدة. وهكذا، رفضت دول الخليج الإنضمام إلى الولايات المتحدة في تحالف معاد لإيران وارتأت، بدلاً من ذلك، أن تحافظ على علاقات دبلوماسية وثيقة بطهران برغم خشيتها من تعاضم نفوذها. وهي تحاول أيضاً تحقيق مصالحة بين حركتي حماس وفتح في فلسطين، فيما تسعى الولايات المتحدة إلى عزل حماس. كما ساهمت دول الخليج في المفاوضات لإيجاد حل توافقي في لبنان، في وقت كانت الولايات المتحدة تشجع الحكومة اللبنانية على اتخاذ مواقف متصلبة. لكن، ومع هذا كله، ليست دبلوماسية الدول العربية موجهة ضد الولايات المتحدة، برغم أنها تتناقض مع توجهاتها.

خلق الإجتياح الأميركي للعراق، وما لحقه من تقطع أوصال بلاد ما بين النهرين، فراغ قوة في تلك المنطقة تحاول إيران ملأه. وقد أسفر فهم إدارة بوش للدبلوماسية، على أنها مكافأة للدول الصديقة على حسن سلوكها أكثر من كونها وسيلة للتعاطي مع الدول الممانعة، عن فراغ دبلوماسي نشطت الأنظمة العربية لملئه. وهذا ما دفع حتى الدول العربية التي تريد الحفاظ على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة إلى أن تتأى بنفسها عن السياسات الأميركية، في خضم جهودها لمليء الفراغ. فقطر والجامعة العربية إنغمستا في مفاوضات لحل الأزمة في لبنان بين حزب الله ونيار 14 آذار/مارس المدعوم أميركياً، في خطوة جاءت معاكسة لتوجهات السياسة الأميركية. ومصر والجامعة العربية اليوم، والسعودية بالأمس، حاولت تقريب وجهات نظر

حماس وفتح في فلسطين، في تحدٍ واضح للسياسة الأميركية. وعموماً، إنطلقت موجة مضطربة من المبادرات والاتصالات الدبلوماسية التي لم تكن الولايات المتحدة جزءاً من نسيجها، والتي سرعان ما تمددت في الخليج والمشرق.

هذا النشاط الدبلوماسي ليس موجّهاً ضد الولايات المتحدة، ولا هو بالضرورة مضر بمصالحها حتى لو تعارض بوضوح مع سياساتها، بل هو في الغالب سعي إلى معالجة مغايرة للمشاكل التي لم تحل الولايات المتحدة دون تفاقمها. لقد كشفت سياسة المجابهة المتصلبة التي إعتدتها الولايات المتحدة في ظل إدارة بوش عن حدود القوة الأميركية. وبالطبع، حدث ذلك عن غير قصد. إذ صحيح أن الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكري كامل على أي دولة بمفردها في أي وقت، إلا أن الصحيح أيضاً أنها غير قادرة على إستخدام القوة في كل زمان وفي كل مكان تريد فرض إرادتها فيه. وعلى أي حال، حربا العراق وأفغانستان أسفرتا عن تضاول الموارد العسكرية الأميركية. علاوة على ذلك، يبقى العديد من المشاكل الكبرى، على غرار الصراع الطائفي في لبنان والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، عصياً على الحل العسكري حتى لو إمتلك الولايات المتحدة القدرة اللازمة لفرضه. وفي هذا السياق، أدى رفض الدبلوماسية إلى وضع الولايات المتحدة في حال عجز خلقته هي لنفسها بنفسها حيال العديد من المشاكل. ويجري الآن، إلى حد ما، ملء الفراغ من جانب خصوم الولايات المتحدة كإيران وسوريا وحماس وحزب الله، وأيضاً من الأنظمة العربية الصديقة التي تسعى لإحراز تقدّم في الأوضاع التي ساهمت الولايات المتحدة في دفعها إلى حائط مسدود.

على رغم أن كثافة النشاط الدبلوماسي العربي ملفتة، إلا أنه ما زال من الصعب بمكان تحديد نمط عام لهذا النشاط أو التعرف على الخطة التي تريد دول المنطقة تحقيقها عبره. لكن، يمكن القول بأن أيّاً من هذه الدول لن تعتمد السياسة التي تفضّلها الولايات المتحدة وهي إقامة تحالف واسع بقيادتها مناويء لإيران، يتضمن أعضاء مجلس التعاون الخليجي الستة إضافة إلى مصر والأردن (ما يُعرف بـ«المعتدلين العرب»). بيد أن هذه الدول لا تنوي في الوقت نفسه الانقلاب على واشنطن. إنها أساساً لا تثق لا في الولايات المتحدة ولا في إيران، وتخشى أن تُعرّضها سياسة المجابهة الأميركية مع طهران إلى خطر الرد الإيراني، كما تخشى أيضاً القوة الإيرانية المنفلتة من عقابها. ولذا، تبقى سياسات هذه الدول حذرة.

في خضم مثل هذه الدبلوماسية الإقليمية الجديدة، برزت السعودية كلاعب رئيس، في حين نأت مصر بنفسها عن الأضواء في الهزيع الأخير من نظام مبارك، وتحولت نحو الداخل بإنتظار أن تتجلي عملية الخلافة، أو بالأحرى أزمة الخلافة. وقد دأبت المملكة السعودية، التي إشتهرت بسياستها الحذرة للغاية والتي تجنّبت تاريخياً أي زعزعة لعلاقتها مع واشنطن، على إنتهاج سياسة مستقلة، لا بل وحازمة وفق معايير المملكة، على غير ما عادة. وقد حذت حذوها بعض الدول الصغيرة لاسيما قطر والإمارات العربية المتحدة.

المشاكل

ستتناول هذه الورقة النشاط الدبلوماسي الإقليمي، مركزة على قضايا ثلاث: صعود إيران ومعها سوريا وحزب الله وحماس؛ تفاقم الأزمة الفلسطينية- الإسرائيلية نتيجة للانقسام في الصف الفلسطيني بين حماس وفتح؛ وتزايد التوتر بين حزب الله وبين الأغلبية المتمثلة بتيار 14 آذار\مارس المدعوم أميركياً، وهو التوتر الذي دفع لبنان إلى شفا حرب أهلية. في كل هذه المشكلات، أثبتت الولايات المتحدة عدم قدرة على إقتراح حلول قابلة للتطبيق.

إضافة إلى ذلك، لم تعد غالبية دول الخليج وحتى مصر مقتنعة بقدرة إدارة بوش على المساهمة في إيجاد حلول، نظراً إلى عدم استعدادها إجراء محادثات مع الأطراف كافة أو الدفع باتجاه التسويات. وفي الواقع، إنحازت الولايات المتحدة بوضوح في كل هذه الحالات الثلاث إلى طرف دون آخر، وبالتالي لم تستطع لعب دور الوسيط. ولذا، حاول اللاعبون الإقليميون التحرك لملء الفراغ، لكن ليس كمجموعة موحدة لديها خطة واضحة، بل بشكل تدريجي يتناول كل قضية على حدة.

في بعض الحالات، يتجاوز النشاط الدبلوماسي لدول المنطقة حدود هذه القضايا الثلاث. فتركيا خاضت عباب البحر المتلاطم لعملية السلام العربي- الإسرائيلي، وأصبحت الوسيط الرئيس في المفاوضات المتجددة بين سوريا وإسرائيل، مؤدية بذلك دوراً كانت تحتكره الولايات المتحدة. ومصر، وعلى الرغم من إنشغالها الداخلية، أرغمت على التدخل في غزة التي تربطها بها حدود مشتركة، وفاوضت على وقف لإطلاق نار بين إسرائيل وحماس دخل حيز التنفيذ في 19 حزيران\يونيو 2008. كذلك، لكل دولة مجاورة للعراق سياساتها الخاصة التي لا تتسجم دوماً مع الخطط الأميركية حول كيفية التعاطي مع المشكلة العراقية القريبة من عقر دارها. ولكل هذه الأسباب، لا يزعم هذا التحليل أنه شامل أو متكامل، بل هو ببساطة مجرد إطلالة على كيفية رفض بعض حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، والذين لم يعرف عنهم في السابق القيام بمبادرات قوية في السياسة الخارجية، السير في ركاب التوجهات الأميركية إزاء إيران، وأيضاً إزاء الانقسام في الصف الفلسطيني والأزمة اللبنانية.

السعودية

يمكن تلخيص السياسة السعودية حيال هذه المواضيع الثلاثة بالقول أنها تقوم على تفادي المواجهة والإعتماد على الدبلوماسية لترطيب علاقات المملكة مع إيران، والمساعدة على إعادة بعض اللحمة إلى الصف الفلسطيني، وإستئناف المفاوضات على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي. بيد أن السعودية إكتشفت أنه من الصعب عليها الحفاظ على سياسة متوازنة (وأيضاً على صبر الملك عبد الله بن عبد العزيز) في لبنان وسوريا، بعد أن برزت كنصير قوي لسعد

الحريري وتحالف « آذار\مارس. وبرغم أنها حاولت عدم إقصاء سوريا عبر رفض إعتبارها ببساطة أداة إيرانية، وبذلت جهوداً لإعادتها إلى الصف العربي، إلا إنها وجدت صعوبة جمة في مواصلة مثل هذه السياسة.

تشكّل إيران تهديداً محتملاً مباشراً للسعودية وتحدياً لا ريب فيه لها في موازين قوى المنطقة. فالدولتان تنتميان إلى معسكرين متناقضين في شتى الصراعات الإقليمية، سواء أكان الصراع العربي- الفارسي، أو السنّي- الشيعي، أو ذلك المؤيد لأميركا والمناهض لها. وتعدّ السعودية دولة سنّية متشدّدة، يوجد فيها العديد من رجال الدين الوهابيين الذين يعتبرون أعضاء الأقلية الشيعية في المملكة هراطقة، وهو موقف يتحدى مساعي الملك الرامية إلى إستيعاب الشيعة السعوديين في حوار وطني. وهي أيضاً دولة عربية تنافست تاريخياً مع مصر على زعامة العالم العربي. وعلى رغم أن الدين عامل سياسي رئيس في كل من السعودية وإيران، إلا أن السعودية أقصت رجال الدين عن أداء الدور السياسي المباشر الذي لعبه أقرانهم في إيران منذ إطاحة الشاه، وحصرت نفوذهم في المجالات الإجتماعية والتربوية. وأخيراً السعودية كانت تاريخياً وثيقة الصلة بالولايات المتحدة التي تعتبرها إيران منذ الثورة الإسلامية العام 1979 «الشيطان الأكبر».

إتسمت العلاقات بين الرياض وطهران بحدة المواجهة إبان الثمانينات، حين دعمت المملكة العراق في حربه على إيران. وفي العام 1988، قطعت الرياض العلاقات الدبلوماسية مع طهران وعزت ذلك إلى أعمال شغب شارك فيها حجاج إيرانيون خلال موسم الحج في مكة العام 1987 وذهب ضحيتها 400 شخص، فضلاً عما تلاها من إعتداء على السفارة السعودية في طهران وتهديدات إيرانية للملاحة في الخليج. لكن الحرارة عادت لتسري مجدداً في أوصل العلاقات بين الدولتين على إثر وفاة آية الله روح الله الخميني العام 1989، ثم خصوصاً بعد إنتخاب محمد خاتمي رئيساً العام 1997. كما ساعد إجتياح العراق للكويت على تحسين العلاقات، لأن السعودية وقفت ضد العراق، وهو تطور رحبت به إيران حتى لو عنى تمركز قوات أميركية على الأراضي السعودية. ونتيجة لذلك، وقّعت السعودية وإيران في نيسان\ إبريل العام 2001 إتفاق تعاون وأمن إتفقتا فيه على بذل جهود مشتركة لمكافحة الجريمة، والإرهاب، وتبييض الأموال، فضلاً عن التعاون لمراقبة الحدود والمياه الإقليمية. صحيح أن هذا الإتفاق كان رمزياً إلى حد كبير، إلا أنه أكدّ ذوبان الجليد بينهما.

مع ذلك، بقيت العلاقات بين السعودية وإيران مأزومة بسبب وجود تنافس ضمني حاد بين هذين البلدين الكبيرين المتمددين على طول ضفتي الخليج (إلى درجة عدم اتفاقهما حتى على التسمية: فهو «الخليج الفارسي» بالنسبة لإيران، و«الخليج العربي» بالنسبة للسعودية ودول عربية أخرى)، وأيضاً بسبب ما يفرضه وجود نظام شيعي قوي في الجوار من خطر على السعودية. إذ يجب ألا ننسى هنا أن شيعة السعودية، وهم أقلية تتركز في المنطقة الشرقية

المنتجة للنفط، ما زالوا يعانون من التمييز، ومن غير المرجح أن تؤدي مساعي الملك عبد الله الأخيرة إلى فتح حوار معهم إلى إحداث تغيير سريع، لا في وضعيتهم ولا في موقف غالبية السعوديين منهم.

أدى سقوط نظام صدام العام 2003 إلى مفاخرة التحدي الذي تفرضه إيران. فهو أزال القوة الإقليمية الرئيسية الموازنة لهذه الأخيرة وأطلق العنان للطائفية. وقد ازداد نفوذ الشيعة الأكثر عدداً والأكراد الأكثر تنظيماً في العراق، فيما هُتمَّ السُّنة الذين باتوا يفتقرون إلى التنظيم والقوة العددية بعد إنهيار «حزب البعث» ومؤسسات الدولة. إضافة إلى ذلك، عاد إلى العراق الشيعة الذين لجأوا إلى إيران إبان حكم صدام حسين والذين شكّلوا هناك أحزاباً سياسية وميليشيات. وهكذا، برزت التنظيمات الشيعية، وأهمها جيش المهدي بزعامة مقتدى الصدر، كقوى سياسية مهمة، وعمدت إيران بدهاء إلى الاحتفاظ بكل أوراقها ورهاناتها عبر تقديم الدعم لكل أطراف المجموعات الشيعية الكبرى وميليشياتها كافة.

برزت وجهتا نظر متناقضتان في السعودية إزاء كيفية التعاطي مع تزايد النفوذ الإيراني. أحدهما دعمها الأمير بندر بن سلطان، مستشار الأمن القومي الذي ظلّ طويلاً سفير المملكة لدى الولايات المتحدة، ودعت إلى تبني التوجّه الأميركي الذي يحث دول المنطقة على إتخاذ موقف حازم من إيران. وهذا يفرض على السعوديين أكثر من غيرهم الاستعداد لتقديم الدعم، وحتى الأسلحة، إلى سنة العراق إذا ما تعرض هؤلاء إلى خطر الغرق في لجاج المدّ الشيعي والكردي المتفان. هذه الفكرة، التي عكست إحدى وجهات النظر المتداولة في الرياض، عرضها صراحة نواف عبيد، أحد مستشاري الحكومة السعودية، في مقالة نشرتها «واشنطن بوست» في 29 تشرين الثاني/نوفمبر العام 2006. لكن الحكومة السعودية سرعان ما تبرأت فوراً من الفكرة، مؤكدة بذلك غلبة وجهة نظر الملك الأقل ميلاً للمواجهة والداعية إلى إحتواء السعودية لإيران من خلال المساعي الدبلوماسية لا عبر المواجهة. لكن، لا شك أن بعض المسؤولين السعوديين رحبوا، سرّاً على الأقل، بالموقف الأميركي المتشدد بسبب تخوفهم من بروز إيران مدججة بالأسلحة النووية. لقد إختارت السعودية أن تتأى بنفسها عن السياسة الأميركية، أملاً بتفادي أي رد من إيران في حال قامت الولايات المتحدة أو إسرائيل بالهجوم عليها.

وضعت مقارنة الملك هذه المملكة السعودية على طرفي نقيض مع سياسة الولايات المتحدة. فبحلول خريف العام 2006، بدأت واشنطن تواجه أمرين مهمين لم تتوقعهما كمحصلة لإجتياح العراق، علماً بأن توقعهما لم يكن صعباً، هما: تصاعد حدة التوتر في داخل بلاد الرافدين، وتعاضم القوة الإيرانية في المنطقة. كان العراق يتأرجح على شفير الحرب الأهلية، (إن لم يكن أصلاً قد سقط في أتونها)، منذ تفجير مقام الإمامين العسكريين، أحد أهم الأماكن المقدسة الشيعية، في سامراء في شباط/فبراير العام 2006. ثم أنه (العراق) أصبح دولة فاشلة يلم الوجود الأميركي أشلاءها بصعوبة، ولم يعد بمقدوره موازنة النفوذ الإيراني. لذا، إعتقدت واشنطن بأنه إذا كان

لإحتواء إيران أن ينجح، فلا بد من إندراج الدول المجاورة في تحالف معها. لكن السعودية لم تقر هذا الرأي، وحثت حذوها دول خليجية أخرى.

بدءاً من خريف 2006، بذلت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس جهوداً لتشكيل التحالف المناويء لإيران من «الأنظمة المعتدلة»، أو بتعبير آخر الأنظمة السنية. وبعد أشهر عدة من الاجتماعات العشوائية التي بدأت في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، تمكنت واشنطن من جمع أعضاء مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن مصر والأردن، أي مجلس التعاون زائد اثنين، في إجتماع في الكويت في 17 كانون الثاني/يناير العام 2007. وقد تمخض هذا الإجتماع عما وصفه مراسل «واشنطن بوست» غلين كيسلر بقسوة بـ«الورقة الضبابية» التي لم تأت على ذكر إيران (أو سوريا أو حزب الله أو حماس)، بل إكتفت بتأكيد المشاركين إلتزامهم «الأمن والسلام الإقليميين».

وفي حين كان الملك عبد الله يواكب بغير ما حماسة الخطة الأميركية، راح يركّز على حياكة مظلة دبلوماسية، ليس مع إيران وحولها فحسب، بل أيضاً حيال الأزمات الكبرى الأخرى التي تعصف بالمنطقة، مثل: التوتر المذهبي المتجدد في لبنان عقب إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في شباط/فبراير العام 2005 وما تلاه من إنسحاب قسري للقوات السورية من لبنان؛ وتعاضم قوة حزب الله بعد حرب صيف العام 2006 مع إسرائيل؛ وفوز حماس في كانون الثاني/يناير العام 2006 بالانتخابات الفلسطينية وما نجم عنه من رفض الأسرة الدولية الإعتراف بحكومتها ومحاولة الولايات المتحدة دعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس ضد هذه الأخيرة ورئيس وزرائها. في جميع هذه الأزمات، إعتمدت السعودية الدبلوماسية، لكنها حققت درجات متفاوتة من النجاح. وفيما لم تكن هذه الدبلوماسية موجّهة ضد الولايات المتحدة تحديداً، إلا أن المساعي السعودية في كل هذه الحالات تناقضت مع سياسة إدارة بوش.

غداة حرب الصيف بين حزب الله وإسرائيل، التي فشلت الدولة العبرية في كسبها، دشنت السعودية حواراً مع إيران لتخفيف حدة التوتر في لبنان. بالطبع، لم تكن السعودية محايدة في لبنان، فهي نصير قوي لتيار المستقبل الذي يتزعمه سعد نجل رفيق الحريري ولما يُعرف بتيار 14 آذار/مارس المتخلق حوله. وقد دعمت الولايات المتحدة «قوى 14 آذار/مارس»، فيما ساندت سوريا وإيران حزب الله وما يُعرف بقوى 8 آذار التي تضم حزب الله وبعض الأحزاب الصغيرة المؤيدة لسوريا، والتيار الوطني الحر بزعماء ميشال عون الزعيم الماروني المناهض بقوة سابقاً لسوريا، والذي شكّل إنضمامه إلى هذه القوى منعطفاً غريباً في السياسة اللبنانية. وبحلول نهاية العام 2006، كان حزب الله يشلّ المجلس النيابي، ويتحدى الحكومة علناً ويفرض عليها أن تكون مجرد حكومة تصريف أعمال. وفي حين دعمت الولايات المتحدة والسعودية الطرف عينه في المواجهة، إعتمدت كلّ منهما سياسات مختلفة. فالولايات المتحدة حثت حكومة 14 آذار/مارس على الوقوف بقوة في وجه حزب الله وإيران وسوريا، وعمدت إلى زيادة دعمها

لل قوات العسكرية اللبنانية، بموجب برنامج تمويل القوات العسكرية الأجنبية، من لا شيء إلى 9.6 مليون دولار في العام 2008. هذا في حين رعى الملك سلسلة إجتماعات مع إيران لمحاولة تهدئة الوضع في لبنان، وإن أمكن في العراق أيضاً، تُوجت في مطلع العام 2007 بلقاء بين رئيسي مجلسي الأمن القومي الإيراني علي لاريجاني والسعودي الأمير بندر بن سلطان. بعدها، سرعان ما توسعت القضايا قيد البحث بين السعودية وإيران. ففي آذار\مارس العام 2007، إلتقى الملك عبد الله والرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد وجهاً لوجه في السعودية، لكن من دون برنامج عمل واضح أو نتيجة بيّنة. وبحلول الصيف، كان الملك قد طوّر جدول أعمال تضمن طرح وجهة نظر المملكة في مسألة طموحات إيران النووية. في تلك الأثناء، كانت إيران ما تزال تتحدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة وأوروبا، عبر مواصلة جهودها الرامية إلى إمتلاك دورة الوقود النووي وتوفير متطلبات مصنع الطاقة النووية الذي كانت تبني، أو تنشط (كما كانت تشك دول أخرى) لتحقيق طموحها بإنتاج الأسلحة النووية. إقترحت السعودية أن تعمل إيران سوياً مع جميع دول الخليج التي أعربت عن نيتها تطوير مصادر طاقة نووية، لبناء منشأة نووية مشتركة في دولة حيادية كسويسرا لتأمين الوقود للمنطقة برمتها. صحيح أن هذا الإقتراح لم تكن له قط فرصة لنيل الموافقة الإيرانية، كما كان السعوديون يعرفون بلا ريب، إلا أنه كان بمثابة إعلان من السعودية بأن على دول المنطقة ان تواجه بنفسها القضايا التي تؤثر عليها وفقاً لمعاييرها هي، بدل العمل وفق المعايير الأميركية. وفي ما يعتبر كذلك تحدياً للموقف الأميركي، واصل الملك إتصالاته مع إيران بوصفها جزءاً لا يتجزأ من المنطقة، ومع رئيسها المثير للجدل أحمددي نجاد. وقد أدى هذا الأخير مناسك الحج في مكة وشارك في إجتماع لمجلس التعاون الخليجي (الذي لا تنتمي إليه إيران) في كانون الأول\ديسمبر.

وفيما كانت السعودية تواصل إتصالاتها مع إيران، حاولت أيضاً التّدخل في فلسطين عبر العمل على جبهتين: تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وإستئناف عملية السلام. وقد جرّب الملك، بل ونجح لفترة، بأن يحقق درجة من المصالحة بين حماس وفتح عبر دعوتهما إلى محادثات في مكة في شباط\فبراير العام 2007. إذ تمخضت هذه المحادثات عن «إتفاق مكة» الذي أشرع الأبواب أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية. لكن، وبينما كان الملك يعمل على تحضير اتفاق مكة، كانت الولايات المتحدة تساعد في تسليح وتدريب القوى الأمنية الخاضعة للسيطرة المباشرة للرئيس عباس. وفي آذار\مارس العام 2007، وإبان قمة للجامعة العربية، سعت السعودية أيضاً إلى إعادة إطلاق مبادرة السلام العربية التي سبق أن إقترحتها الملك عبد الله في قمة الجامعة العربية العام 2002 في بيروت حين كان ولياً للعهد. وقد كررت هذه المبادرة المطالب العربية المزمّنة بعودة إسرائيل إلى حدود العام 1967 والإعتراف بحق اللاجئيين في العودة، لكنها زينتها بعرض تعويضي أبدت فيه جميع الدول العربية إستعدادها لتوقيع إتفاق

سلام شامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها. وقد رفضت إسرائيل والولايات المتحدة على حد سواء هذا الاقتراح في العام 2002 ولم تبد أيّ منهما اهتماماً باستكشاف مدى قابلية قضية الحدود واللجئين للتفاوض. وقد تكرر الأمر نفسه في آذار/مارس العام 2007. والواقع أنه في نيسان/إبريل 2004، بعثت إدارة بوش برسالة إلى أرئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بدا فيها أنها تعترف بحق إسرائيل في مواصلة السيطرة على أجزاء من الأراضي المحتلة ويرفض عودة اللاجئين إلى إسرائيل.

«إنفاق مكة» سرعان ما إنهار. وعلى الرغم من أن فتح وحماس شكلتا حكومة وحدة وطنية، ظلّ إسماعيل هنية، أحد قادة حركة حماس، رئيساً للوزراء وواصلت الحركة رفض الإعتراف رسمياً بدولة إسرائيل، برغم أن بيان حكومة الوحدة ألح ضمناً إلى أن هذه الحكومة ستلتزم جميع الاتفاقات التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية وصادق عليها المجلس التشريعي الفلسطيني. لم يعترف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشرعية الحكومة ولم يرفعا بالتالي العقوبات. إضافة، واصلت الولايات المتحدة جهودها المتمثلة لدق أسافين الخلاف بين هنية وعباس. وكانت الحصيلة الحتمية صدام بين حماس وفتح أشعل لهيب العنف في غزة خلال شهر حزيران/يونيو العام 2007 وأسفر عن سيطرة حماس على غزة فيما حافظت فتح على سيطرتها على الضفة الغربية، كما دفعت الرئيس عباس إلى إقالة هنية من منصبه كرئيس وزراء. وهكذا باءت المساعي السعودية بالفشل وباتت حماس وفتح في حال عداء أكثر من أي وقت مضى، وخضعت غزة والضفة إلى سلطتين مختلفين، وبات الفلسطينيون من دون حكومة فعّالة أو قيادة يمكنها أن تتحدث باسمهم جميعاً. لم تفشل السياسة السعودية في هذه الحالة بسبب إستفحال المشاكل القائمة فحسب، بل أيضاً بسبب رغبة الولايات المتحدة وإسرائيل في المواجهة أملاً بأن تهزم فتح حماس.

على رغم هذه الإنتكاسة، بقيت السعودية عموماً متمسكة بموقفها التوفيقي إزاء الأزمات الإقليمية كافة. لكن الإستثناء كان مع سوريا التي أحبطت مراراً وتكراراً المساعي السعودية لجمع حماس وفتح، وإلحلال الإستقرار في لبنان عبر الخروج من الطريق المسدود الذي حال دون إنتخاب رئيس جديد. لقد شكّل لبنان نقطة الإحتكاك الرئيس بين البلدين، لأن كلا منهما كان يدعم أحد الطرفين المتنازعين. إضافة إلى ذلك، كان في وسع السعودية أن تتحمّل أكثر إنتهاج سياسة عدائية تجاه سوريا التي لا تتمتع سوى بقوة محدودة لكنها لا تستطيع ذلك مع إيران الخطرة فعلاً. ولعلّ الملك رأى في الموقف المتعجرف والمتحدي لبشار الأسد، الرئيس السوري الشاب (ونجل الرئيس الراحل حافظ الأسد)، إهانة شخصية له. ولذا، أظهرت السعودية تسامحاً أقل مع الأسد مما فعلت مع أحمددي نجاد. لكن، على الرغم من قلة صبرها على سوريا وإتخاذها مواقف منحازة في لبنان، حاولت السعودية في النهاية إغتنام الفرص لإغراء سوريا بالعودة إلى الصف العربي وتخفيف التوتر في لبنان.

بعد عملية إغتيال رفيق الحريري، التي حامت شبهات التخطيط لها حول النظام السوري، وأيضاً عقب الإنسحاب القسري للقوات السورية من لبنان، بادرت السعودية، كما أسلفنا، إلى دعم نجل الحريري سعد. ولكونه هدفاً رئيساً للإغتيال، لم يعتمد هذا الأخير إلى تبوؤ منصب رئاسة الحكومة الذي كان يفترض بدهائه أن يكون من حصته كرئيس لأكبر حزب سني في البلاد، بل راح يمضي معظم وقته خارج لبنان، أساساً في السعودية.

في المقابل، كانت سوريا تدعم بقوة أيضاً حزب الله، إضافة إلى مساندة حماس ضد فتح في فلسطين، فيما كانت السعودية تجهد لتحقيق المصالحة. ومما زاد الوضع تفاقماً، على الأقل في لبنان وفلسطين، أن سوريا ظلت ترفض طويلاً الدخول، ولو شكلياً، في لعبة الدبلوماسية والتفاهم التي قرّرت حتى إيران الانضمام إليها. والمفارقة هنا أن دمشق، ومع رفضها المساومة حول هذه القضايا، فتحت في العام 2007 خط تواصل مع إسرائيل، عبر تركيا، وبدأت تستكشف احتمالات إحياء محادثات السلام بأمل إستعادة هضبة الجولان التي إستولت عليها إسرائيل العام 1967.

تمحور الخلاف الرئيس الأول بين سوريا والسعودية حول قضية المحكمة الخاصة بمقاضاة المشتبه بهم في إغتيال الحريري. فقد دعمت السعودية إنشاء المحكمة فيما سوريا، وهي المشتبه الرئيس بها، عارضتها وساندت مساعي قوى 8 آذار\مارس اللبنانية لمنع عقد جلسة نيابية لإقرار تشكيل المحكمة. ونتيجة لذلك، تم إنشاء المحكمة برعاية الأمم المتحدة، مما أدى إلى الإستغناء عن تصويت المجلس النيابي اللبناني. ومرة أخرى، دعمت السعودية تشكيل المحكمة، ومرة أخرى أيضاً عارضتها سوريا بوضوح برغم عجزها عن وقفها. لا بل أعربت السعودية، ومعها الكويت والإمارات العربية المتحدة، عن إستعدادها للمساعدة في تمويل المحكمة، وهي خطوة فاقمت من حدة التوتر بين السعودية وسوريا.

تحسنت العلاقات بين البلدين إلى حد ما بعد قمة الجامعة العربية في العام 2007، لأن سوريا دعمت الجهود السعودية لإعادة إطلاق مبادرة السلام، ثم سرعان ما ساءت الأمور مجدداً في آب\أغسطس، حين أطلق نائب الرئيس السوري فاروق الشرع ملاحظات لاذعة حول طموح السعوديين للعب دور إقليمي وعجزهم عن الأضطلاع به. وقد فشلت محاولة لرأب الصدع عبر زيارة لوزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى الرياض، حين ألغي الإجتماع في اللحظة الأخيرة بسبب إستمرار الخلافات حول لبنان. فالسعودية كانت تدعو إلى إنتخاب فوري لرئيس لبناني جديد، فيما ساندت سوريا حزب الله في مطالبته بأن يتزامن الإنتخاب مع اعتماد قانون انتخابي جديد وتوسيع دور المعارضة في الحكومة.

دفعت الأزمة التي إندلعت في لبنان في أيار\مايو العام 2008 العلاقات بين السعودية وسوريا، وتحديداً بين الملك عبد الله والرئيس الأسد، إلى الدرك. بيد أن حل الأزمة عبر المفاوضات التي رعتها قطر والجامعة العربية، سرعان ما غير ديناميات المنطقة وأسفر

عن جهد مشترك بذلته دول الخليج الصغيرة لإعادة إدماج سوريا في الصف العربي. وهكذا، وفي مطلع حزيران/يونيو، زار الأسد الإمارات العربية المتحدة وقطر ووسط شائعات حول محاولة الكويت وقطر والإمارات عقد لقاء مصالحة في منتجع شرم الشيخ المصري يضم مصر والسعودية وسوريا. وبرغم أن الاجتماع لم يُعقد، ظلت قضية المصالحة قيد التداول. وفي الوقت نفسه، تحركت فرنسا لتحسين علاقاتها مع سوريا، فأوفد الرئيس نيكولا ساركوزي دبلوماسيين فرنسيين رفيعي المستوى إلى دمشق التي كانت علاقة باريس بها باردة منذ إغتيال الحريري، ثم وجّه دعوة إلى الرئيس الأسد لزيارة باريس في تموز/يوليو. وجدير بالذكر هنا أن السعودية بقيت على مسافة من هذا النشاط الفرنسي.

كما يتبين من هذه الإطلاقة العامة، لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك عبد الله، لا مناهضة للولايات المتحدة ولا متطرفة إطلاقاً. لا بل غالباً ما كانت أهداف السعودية والولايات المتحدة تتطابق. فكلتا الدولتين قلقة من النفوذ الإيراني؛ وكلتاهما ساخطة من مواقف التحدي التي تتخذها سوريا ولا تتفان بنظامها. لكنهما إنتهجتا سياسات متباينة لمواجهة هذه المشاكل. فالملك سعى إلى تلافى المواجهة مع إيران وإعادة سوريا إلى الركب العربي وتعزيز المصالحة بين فتح وحماس، فيما نشطت الولايات المتحدة لعزل إيران وسوريا ونسج شبكة تحالفات ضدهما، كما حاولت في الوقت نفسه دفع الفلسطينيين إلى الانقلاب على حماس عبر عزل غزة وفرض عقوبات عليها. لقد إنحازت السعودية إلى ما أسمته إدارة بوش سياسة «محاباة واسترضاء»، فيما وقعت قرعة الولايات المتحدة على خيار إعتبرته السعودية نهج مجابهات خطيرة.

ساهمت التناقضات الداخلية في سياسات البلدين في تعقيد العلاقات بينهما. فالسعودية، التي أشرعت أبواب الدبلوماسية والحوار مع إيران، أوصدت هذه الأبواب نفسها في وجه حكومة المالكي في العراق بسبب سيطرة الشيعة والأكراد عليها وأيضاً بسبب تقارب هذه الحكومة مع إيران. وعلى غرار غالبية الدول العربية الأخرى، لم تفتح السعودية سفارة لها في العراق. أما الولايات المتحدة فتعارض إيران بقوة، لكنها تدعم نظام المالكي الذي تسانده أيضاً طهران. والواقع أنه ليس أمام الولايات المتحدة أي خيار آخر، إذ في النهاية نظام المالكي صنيعتها. ومن سخرية الأقدار، وبغض النظر عن الأسباب، برزت الولايات المتحدة وإيران بكونهما الدولتان الوحيدتان اللتان تقيمان علاقات مع حكومة عراقية ما برحت مهمشة من قبل الانظمة العربية، وهي الأنظمة نفسها التي تحرص واشنطن على خطب ودّها. (علماً بأن الإمارات العربية المتحدة أعلنت في حزيران/يونيو العام 2008، وبعد حث من الولايات المتحدة، أنها ستفتح سفارة في العراق) بيد أن المفارقات لا تتوقف عند هذا الحد. فالسعوديون لا يريدون أن يكونوا جزءاً من سياسة المجابهة التي تنتهجها أميركا مع إيران، وهم ساهموا في إفشال خطة «مجلس التعاون الخليجي زائد اثنين». لكنهم في الوقت نفسه يأملون بأن تواصل الولايات المتحدة التصدي لإيران وأن تلعب معها دور «الشرطي الطالح»، في مقابل قيامهم

هم (السعوديون) بدور «الشرطي الصالح».

يتجاوز التوتر بين السعودية والولايات المتحدة حدود الإختلاف حول تكتيكات معينة، وأيضاً حدود التباين في الميول الشخصية بين ملك (عبد الله) يؤمن بالدبلوماسية وبين رئيس (بوش) يعتنق سياسة القوة. إذ تكمن المشكلة الرئيس في حدوث تحوّل جذري في العلاقة بين البلدين. فصيغة مقايضة النفط بالأمن أبرمت حين كانت السعودية بلدًا يضم حفنة ملايين نسمة ولا يتمتع بأية أصول اقتصادية غير آبار النفط. أما اليوم، فالسعودية تعدّ 27 مليوناً، منهم أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي. وهي في طور تنويع إقتصادها بشكل سريع. فبعد الإرتفاع الأول في أسعار النفط العام 1974، لم يكن في وسع السعودية إمتصاص أو إدارة الدفق الهائل من دولارات النفط بمفردها، ولذا إستثمرت معظم الأموال في المصارف الغربية. أما الآن، فقد بات السعوديون يستثمرون بكثافة لتنويع إقتصادهم المحلي، في حين تشتري صناديق الثروة السيادية، وغيرها من المؤسسات المالية الخاضعة لسيطرة الحكومة، الأصول بكثرة في الولايات المتحدة وأوروبا. ومع إلتحاق الصين والهند بركب الدول الصناعية، لم تعد السعودية تعتمد على الغرب لبيع نفطها، ولم تعد تتكل أيضاً على مصدر واحد محدد للأسلحة لتعزيز قوتها الدفاعية. ومن هنا، كان إستقلال السعودية أمراً حتمياً. ومع ذلك، تبقى الولايات المتحدة والسعودية إلى حد كبير في الزورق نفسه في كل صراع من صراعات المنطقة.

دول الخليج الصغيرة

يُعتبر بروز بعض دول الخليج الصغيرة كلاعبين نشطين للغاية في الدبلوماسية الإقليمية الجديدة تطوراً جديداً غير متوقع. فقد بدأت بعض الدول، التي لم يسبق لها قط أن أدّت دوراً دولياً مهماً، بالتحرّك مدفوعة بالقلق من تعاظم طموحات إيران ومن السياسات الأميركية التي تعتبرها خطرة، وأيضاً من تراكم الأزمات الإقليمية التي تبدو الأسرة الدولية عاجزة عن حلها. ومن الدول النشطة، على وجه الخصوص، قطر والإمارات العربية المتحدة.

ولعل المثال الأكثر نجاحاً حتى الآن على هذه الحيوية الجديدة، يتمثّل بإتفاق الدوحة الذي أبرم في 21 أيار/مايو العام 2008 بين الأطراف المتناحرة في لبنان. فهذا الإتفاق أفسح المجال أمام عملية إنتخاب الرئيس التي تم تأجيلها طويلاً، فضلاً عن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وبالتالي إنتشل لبنان من وهدة صراع مفتوح. (برغم أن إنتخاب الرئيس حصل فوراً، إلا أن تناحر الأطراف للسيطرة على وزارات معينة، ظل حتى نهاية حزيران/يونيو يحول دون تشكيل الحكومة) وقد جرى التفاوض على الاتفاق في قطر حيث قام الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، ومعه الجامعة العربية، بدور ريادي في الوساطة. ولم يلق الإتفاق ترحيباً من الولايات المتحدة لأنه عنى ضمناً الاعتراف بتنامي قوة حزب الله وضعف قوى 14 آذار/أذار المدعومة أميركياً، خصوصاً وأن الولايات المتحدة

ظلت طيلة أشهر طوال تنصح حكومة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة بالصمود في وجه «حزب الله» ورفض تقديم أية تنازلات له، وهي سياسة أدت إلى شل لبنان. ويكشف دور قطر في التفاوض على إتفاق لا يتماهى مع سياسة واشنطن، ولم تتقبله هذه الأخيرة سوى على مضض، عن التناقضات الكامنة في الدبلوماسية الإقليمية الجديدة. فمن جهة، ترتبط قطر بعلاقات جد وثيقة مع الولايات المتحدة، نظراً إلى أنها تستقبل على أراضيها منشآت تابعة للقيادة المركزية الأميركية وقاعدة جوية أميركية، وإلى أنها لم تعارض استخدام هذه المنشآت لمواصلة الحرب في العراق. ومن جهة أخرى، تواصل قطر إظهار قدر كبير من الاستقلالية في قضايا عدة. فقناة الجزيرة، التي يوجد مقرها الرئيس في الدوحة، والتي تعدّ أكثر الفضائيات الإخبارية شعبية في العالم العربي، تنتقد الولايات المتحدة وتبث معلومات وبيانات تفضّل الولايات المتحدة عدم بثها (على غرار بيانات أسامة بن لادن). كذلك، تحتفظ قطر بعلاقات دبلوماسية وثيقة مع إيران، وهي بادرت في كانون الأول\ ديسمبر العام 2007 إلى دعوة الرئيس أحمدى نجاد إلى المشاركة في قمة مجلس التعاون الخليجي الثامنة والعشرين في الدوحة. لم ينجم شيء ملموس عن الإجتماع، إذ أن أحمدى نجاد كان مهتماً بتعزيز التحالف الدفاعي بين إيران ودول الخليج أكثر من إهتمامه بمناقشة قضايا محددة كلبنان وفلسطين. وهو حتماً لم يكن مهتماً بمناقشة قضية خلاف إيران مع الإمارات العربية المتحدة حول ثلاث جزر صغيرة في مضيق هرمز. بيد أن الرسالة التي تضمنتها هذه الخطوة، والتي وجهتها قطر وغيرها من دول الخليج إلى الولايات المتحدة، كانت واضحة كعين الشمس: «إيران جزء لا يتجزأ من منطقة الخليج وبالتالي لا يمكن، بل ولا يجب، عزلها». وقد إنطلقت هذه الرسالة نفسها مجدداً بعدها ببضعة أيام، وبتعابير واضحة للغاية، من أفواه معظم المشاركين الخليجين في مؤتمر أمن الخليج في المنامة عاصمة البحرين الذي نظّمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (مركزه لندن). وخلال هذا المؤتمر تعرّض وزير الدفاع الأميركي روبرت غابيتس إلى إنتقادات لاذعة لتشيده على خطر إمتلاك إيران للأسلحة النووية، ورفضه في الوقت نفسه الإعتراف بأن الأسلحة النووية الإسرائيلية تفرض بدورها مشكلة للمنطقة. وكما جاء على لسان رئيس الوزراء القطري: «إيران جارتنا، وعلينا ألا نعتبرها عدواً».

ساهم أيضاً النجاح في التفاوض على إتفاق الدوحة بين الأطراف اللبنانية المتخاصمة، في تعزيز مبادرات أخرى قامت بها قطر وغيرها من دول الخليج الصغيرة. ففي مطلع حزيران ايونيو، دُعي الرئيس السوري إلى زيارة الإمارات العربية المتحدة والكويت. لم تكن هذه الدعوة حدثاً مهماً بحد ذاته، إذ سبق أن تمّت في السابق زيارات متبادلة رفيعة المستوى من هذا النوع، لكن الجديد هنا أن هذه الزيارة ترافقت مع شائعات متواصلة بأن هاتين الدولتين الخليجيتين، ومعهما قطر، تريد تنظيم لقاء مصالحة بين سوريا ومصر والسعودية. من جهتها، قامت سوريا بمساهمة صغيرة لإعادة الانضمام إلى الصف العربي، عبر التلويح برغبتها في

إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان. وهذه خطوة رمزية مميزة للغاية لأن سوريا لم تعترف قط بلبنان كدولة مستقلة.

تمددت سلسلة المبادرات الدبلوماسية بسرعة لتشمل أيضاً فلسطين، لكن هذه المرة تم نقل الدور الريادي من دول الخليج الصغيرة إلى لاعبين كبار كالسعودية وجامعة الدول العربية. وفي مطلع حزيران/يونيو، أبدى الرئيس الفلسطيني عباس مجدداً إستعداده لإجراء محادثات مع حماس من خلال التخلي عن شرطه المسبق المطالب بإرخاء قبضة هذه الأخيرة عن غزة. وقد ردت حماس بإيجابية، مما أطلق فورة نشاط في المنطقة مع زيارة عباس للسعودية ومصر، والتوافق على ما يبدو على ضرورة تولي الجامعة العربية مهمة تسهيل المحادثات، ربما لتلافي التنافس بين دول المنطقة وأيضاً لتجنب تشعب المبادرات غير المنسقة.

مصر والأردن

لم تقم لا مصر ولا الأردن حتى الآن بأي دور بارز في الدبلوماسية الإقليمية الجديدة. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى توضع نظاميهما. فالنظام الأردني، المعتمد على المساعدات والهش سياسياً بسبب العدد الكبير للفلسطينيين بين سكانه، ظلّ في غالب الأحيان حليفاً صامتاً للولايات المتحدة، فلا هو صفق لسياساتها ولا هو شجبها. وفي حين لم يُعارض الأردن مبادرات الدول العربية الأخرى، إلا إنه لم يطلق أية مبادرة خاصة به. أما مصر، فاحتفظت بدور خفيض في الدبلوماسية الإقليمية الجديدة، وهي ظاهرة مؤقتة على الأرجح نظراً لأهمية مصر التاريخية في الشؤون العربية، وتنافسها طويل الأمد مع السعودية على الزعامة، وحجمها الكبير. بيد أن مصر في الوقت الراهن منغمسة في تحديات داخلية. فهي تواجه نهاية عهد حسني مبارك الذي دام 27 عاماً، ومعها أزمة خلافة لأن نجله وخليفته المفترض جمال لم يحز على إحترام الأجهزة الامنية، ولا على محبة الشعب. هذا فضلاً عن تزايد الإضطرابات بسبب تفاقم البطالة وإرتفاع الأسعار. وعلى أي حال، يبدي الأردن ومصر التردد نفسه الذي تظهره دول الخليج في قبول السياسات الأميركية حين يتخذان المواقف أو يطلقان المبادرات.

بات الخلاف بين الولايات المتحدة والأردن حول إيران جلياً للغاية. ففي أواخر العام 2004، بدا الملك عبد الله الثاني متفقاً تماماً مع الولايات المتحدة، وحذر آنذاك من تعاضم خطر «الهلال الشيعي» الذي يبدأ من إيران وسوريا وحزب الله في لبنان ليمرّ عبر بغداد حيث تخضت الانتخابات عن حكومة يُحكم الشيعة قبضتهم عليها. لكن في السنوات اللاحقة، خفف الملك من حدة موقفه المعادي لإيران. ففي مقابلة في أيلول/سبتمبر من العام 2006 مع مجلة «تايم»، واصل التلميح بأن توسع النفوذ الإيراني يمثل خطراً داهماً، إلا أنه شدّد على أن الخطر الأكبر على إستقرار الشرق الأوسط هو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الذي لم يُحل. لكن بحلول حزيران/يونيو العام 2008، وفي مقابلة مع «واشنطن بوست»، تعمّد الملك

التقليل من أهمية التهديد الإيراني عبر رفضه المستمر الوقوع في شرك الصحافي الذي يجري معه المقابلة، إذ صرّح بأن إيران «تقرض مشاكل على بعض الدول، على رغم أنني لاحظت أن الديناميات تغيّرت بشكل هائل. فللمرة الأولى ... لم تعد إيران تشكّل خطراً». وقد كرر أن الخطر الفعلي يكمن في فشل عملية السلام، وأنه ليس من شأن توجيه ضربة عسكرية لإيران سوى تشجيع الجمهورية الإسلامية على الرد.

من جهتها، امتنعت مصر عن إتخاذ مواقف حازمة حيال القضايا الإقليمية، إلا إذا كانت تعنيها مباشرة. وبرغم أن دبلوماسيها لا يخفون عدم ثقتهم بالطموحات الإيرانية، إلا إن القاهرة لم تنضم إلى واشنطن في إدانة إيران بشدة، ولم تقم في الوقت نفسه بأية محاولة للتفاهم مع هذه الأخيرة. كما أنها لم تشارك بشكل مباشر في تحريك عجلة العملية السياسية اللبنانية، بل اكتفت بمساهمات غير مباشرة عبر الجامعة العربية، وهي منظمة لا يزال لها (مصر) نفوذ كبير عليها. كذلك، إستضافت مصر عدداً كبيراً من الاجتماعات الإقليمية في شرم الشيخ لتوكيد أنها ما برحت، ولو رمزياً، مركز العالم العربي.

بيد أن القاهرة كانت اللاعب الأبرز في قطاع غزة، فقط لأن الأزمة هناك تمسها مباشرة. فقد أسفر الشرخ بين فتح وبين حماس التي سيطرت على القطاع، عن وضع بالغ الخطورة بالنسبة لمصر التي هي، كما هو معروف، البلد العربي الوحيد المحاذي لغزة والقادر، بالتالي، على إغاثة سكانها حين تعرقل إسرائيل تدفق المواد الغذائية إليهم. لكن مصر ليس بمقدورها أن تصبح المزود الرئيس لغزة بحاجياتها لأن ذلك سيثقل كاهلها، وهو أمر يحبّه العديد من الإسرائيليين.

بانّت خطورة الوضع بالنسبة إلى مصر في أواخر كانون الثاني/يناير العام 2008 حين خرق أهالي غزة، في حركة منسّقة مع حماس، الحاجز الفاصل بين غزة ومصر، وتدفقوا إلى رفح ثم عادوا محمّلين بالمؤن اللازمة. لم يكن أمام مصر من خيار سوى السماح ببقاء الحدود مفتوحة لقرابة أسبوعين، إلى أن تفاوضت مع جميع الأطراف على طريقة لإغلاق المعبر من دون عنف. بيد أن المشكلة لم تُحل نهائياً. فطالما أن حماس وغيرها من التنظيمات الفلسطينية المتشددة تواصل إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل، وطالما أن الإسرائيليين يردّون بتشديد الحصار، ستبقى مصر عرضة للضغوط من أجل إعادة فتح الحدود، على الأقل بشكل مؤقت، أو ستهدد بإحتمال وقوع خرق عنيف آخر.

شجّعت الحاجة إلى إيجاد حل بعيد المدى مصر على تجاوز ركودها الدبلوماسي الأخير، وعلى تولّي الدور الرئيس في مفاوضات وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل. وبعد أشهر من المساعي الحثيثة، دخل أخيراً إتفاق حيّز التنفيذ في 19 حزيران/يونيو العام 2008، إتّزمت بموجبه حماس (لافتح) بوقف مهاجمة إسرائيل من غزة وإسرائيل بإعادة فتح المعابر. لم تشارك الولايات المتحدة في هذه المفاوضات وأشدت بفتور بوقف النار. وجلّ ما إستطاع الصحافيون الحصول عليه من المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأميركية بعد إعلان الإتفاق، هو بيان بأن الولايات المتحدة ترحب بكل ما من شأنه الحؤول دون مصرع المزيد من الإسرائيليين.

خاتمة

تقترح هذه اللمحة العامة المقترضة حول الدبلوماسية الجديدة في الشرق الأوسط ثلاثة إستنتاجات: الأول، تضاؤل ما تتمتع به الولايات المتحدة الآن من نفوذ على سياسات الدول حتى الصديقة منها. إذ بدأ ما يُعرف بحلفاء الولايات المتحدة، الذين تضم أراضيهم منشآت عسكرية أميركية، يرفضون علناً السير في ركاب القيادة الأميركية حيال كيفية التعاطي مع إيران وسوريا، ومع صراعات حماس وفتح في فلسطين، وحزب الله وقوى 14 آذار\مارس في لبنان. إضافة بالطبع إلى ان الدول العربية كلها تقف على طرفي نقيض مع الولايات المتحدة حيال فلسطين. الإستنتاج الثاني هو غياب رؤية عامة تدعم الدبلوماسية الإقليمية الجديدة، حتى الآن على الأقل. والثالث هو إنتقال مركز الثقل في العالم العربي نحو الشرق، في إطار تغيير يربح أن يكون ذا ديمومة.

ويُعرب العديد من الدول الصديقة جهاراً عن إستعداده لمواصلة سياسات لا تقرها الولايات المتحدة، مما يضع واشنطن أمام أمر واقع يتضمن خياراً من أمرين إثنين: إما الإنتقاد العلني لما يفعله ما يُعرف بالحلفاء، أو السماح به على مضض. وهذا ما حدث، على سبيل المثال، في مسألة الإتفاق بين الأطراف اللبنانية الذي أشرفت على مفاوضاته قطر والجامعة العربية، وفي مسألة دعوة إيران إلى المشاركة في الإجتماعات الإقليمية.

والسؤال الآن هو: هل الظاهرة الجديدة المتمثلة بالحيوية الدبلوماسية والثقة بالنفس، ومعهما الإفتراق عن السياسة الأميركية، مرشحة للإستمرار؟ هذا سؤال في غاية الأهمية بالنسبة للإدارة الأميركية المقبلة. إذ بإستثناء مصر، لا تنطلق السياسات الخارجية للدول التي تناولناها بالبحث من بنى وقواعد مؤسساتية، بل تعتمد بكثافة على مواقف يتخذها قادة فرديون، وهي بالتالي عرضة للتبدل بسهولة. وعلى سبيل المثال، قد تصبح السياسة السعودية مختلفة إختلافاً بيناً عما هي عليه الآن بعد وفاة الملك عبد الله البالغ الرابعة والثمانين. لكن، تجب الملاحظة هنا أن دول الخليج باتت حالياً أكثر غنى وتطوراً بكثير من ذي قبل، ويقوم العديد من الدول الراغبة في الحصول على نفطها وغازها وإستثماراتها بمغازلتها وخطب ودها. وبالتالي، من غير المرجح أن تتماهى هذه الدول مع السياسات الأميركية بلا نقاش أو بدون طرح أسئلة. وعلى أي حال، السؤال عما إذا كان الإفتراق سيحدث بين سياسات الطرفين، سيعتمد على طبيعة الخيارات الأميركية كما على خيارات هذه الدول نفسها. ثم، ثمة نقطة أخرى مهمة: دبلوماسية المنطقة لم تستند إلى المواقف المتطرفة. ولذا، إذا ما جنحت الإدارة الأميركية إلى إستخدام الدبلوماسية، فإنها قد تكون أقل ميلاً للتنديد بالمفاوضات بوصفها «محاباة واسترضاء»، وقد تكتشف أن الدبلوماسية الإقليمية الجديدة مفيدة.

لا تبدو الدبلوماسية الجديدة حتى الآن مستندة إلى رؤية عامة للمنطقة، بل هي تنطلق من مجرد الرغبة في تقليص المخاطر الداهمة ومستوى الصراع. كما أنها لم توجه نحو إقامة

إطار أمني جديد للمنطقة، أو الترويج لحلول عامة كبرى. الإستثناء الوحيد هنا كان المبادرة العربية في قمة بيروت لأنها إقترحت حلاً شاملاً للصراع العربي-الإسرائيلي، بيد أنها ماتت حتى قبل أن تولد. أما المؤسسات الإقليمية التي تحاول توفير مواقف موحدة إزاء المشاكل الإقليمية، مثل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، فهي كانت، ولا تزال، تسير على رجل واحدة. ولعلّ المبادرات الأكثر نجاحاً حتى الآن هي تلك التي عالجت قضايا محددة، على غرار انتخاب رئيس وتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان، فضلاً عن إتفاق أول وربما ثان بين حماس وفتح، فيما لم تتكَلَّل بالنجاح المشاريع الأخرى الأكثر طموحاً، مثل إقامة منشأة مشتركة لإنتاج الوقود النووي.

لقد إنتقل مركز الثقل في العالم العربي شرقاً نحو الخليج، وهي نقطة تحوّل يحتمل أن تكون دائمة. فاللاعبون الأساسيون في الدبلوماسية الجديدة هم دول الخليج، فيما المغرب العربي غائب كلياً عن الساحة. أما المشرق، فلا يستطيع أن يكون مصدر حلول لأنه بات أصلاً نبع مشاكل يتعيّن حلّها كالصراع في لبنان، ومسألة إعادة إدماج سوريا، وقضية فلسطين. وبرغم انه من المرجح أن تصبح مصر مشاركاً حيويّاً في الدبلوماسية الإقليمية حالما تخرج من معمة الخلافة، إلا أنها لن تقود أبداً بعد الآن المنطقة فكراً، بسبب الوفرة الكاسحة في مصادر المعلومات والأفكار، وأيضاً لأنها ببساطة عاجزة عن المنافسة إقتصادياً.

ليس إنتقال مركز الثقل على هذا النحو وليد الساعة، بل هو أمر أدى إليه تراكم الثروة النفطية في منطقة الخليج، من جهة، وتفاقم المشاكل التي أصبحت آسنة في بقية المناطق، من جهة أخرى. بيد أن التدايعات السياسية الكاملة لهذا التطور، لم تتضح إلا بعد الإنقلاب في ميزان القوى الإقليمي الذي أحدثه الاحتلال الأميركي للعراق وما تلاه من صعود نجم إيران، فضلاً عن سياسات أميركية أخرى لا تعتبر حاضنة للحلول.

لقد حاولت واشنطن حتى الآن تجاهل تداعيات الدبلوماسية الإقليمية الجديدة ومعها خسارة نفوذها في المنطقة، ولذا عانت من هزائم متكررة. فهي فشلت في إقامة التحالف الجديد المناويء لإيران. وهي عجزت عن منع المبادرات الإقليمية التي تقوّض سياساتها. ثم انها خُذلت علناً من جانب الدول المنتجة للنفط التي رفضت طلبها زيادة إنتاج البترول من أجل السيطرة على الأسعار. وفي هذا الإطار، السعي إلى فرض مقاربة على دول المنطقة سبق لهذه الدول أن رفضتها مراراً وتكراراً، لن يتمخض سوى عن مواصلة عزل الولايات المتحدة. وبالتالي، التحدي الأبرز أمام الإدارة الأميركية المقبلة هو فهم كيف يمكن أن تصبح الولايات المتحدة جزءاً من هذه العملية الإقليمية، كي تبقى لاعباً فيها.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويتناول مركز الشرق الأوسط التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز الى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتؤمن هذه المقاربة المتميزة في كافة البلدان الى واضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون الى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم على مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط

2008

1. حزب العدالة والتنمية في المغرب: مخاطر وفرص المشاركة السياسية، عمرو حمزاوي.
2. الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارض وليس معارضة للسياسة الأميركية، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله.
3. ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته، ناثن ج. براون وعمرو حمزاوي.
4. الشرق الأوسط: مراحل تطوّر وتفكك النظام الإقليمي، بول سالم.
5. تقويم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رياض الخوري.
6. الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، رشيد تلمساني.
7. الإسلاميون السنة في لبنان: قوة صاعدة، أميمة عبد اللطيف.

2007

1. الأنظمة الحاكمة و«مأزق الملك» في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي، مارينا اوتاوي وميشيل دن.
2. الجزائر وآلة الحكم العسكري، هيو روبرتس.
3. الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين، مارينا اوتاوي وعمرو حمزاوي.
4. رثاء الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب، ناثن ج. براون.
5. تقييم الإصلاح السياسي في اليمن، سارة فيليبس.
6. الدفع نحو سياسة حزبية: الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت، ناثن ج. براون.
7. الإقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات، سفيان العيسة.
8. إعادة النظر في الإصلاح السياسي في الأردن: مواجهة الوقائع الإقتصادية والإجتماعية، سفيان العيسة.
9. الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، بول سالم.
10. المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة، مارينا أوتاوي وأميمة عبد اللطيف.
11. الإصلاح الإقتصادي في العالم العربي، سفيان العيسة.

2006

1. الإصلاح الوهمي: الإستقرار الأردني العنيد، خوليا شقير.
2. كيف غيرت حرب لبنان 2006 الأجندة السياسية للإسلاميين، عمرو حمزاوي ودينا بشارة.
3. الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة، ناثن ج. براون.